

# التغيير المستحيل

المهندس سليمان هارون  
نقيب المستشفيات في لبنان

”يلزمك مخيلة كي تتخيل مستقبلاً غير موجود“  
دكتورة آذار نفيسي



الكل يصرح بأن البلد اذا استمر على النهج الحالي فسوف يصل الى الخراب المؤكد، وبالتالي فان التغيير الزامي لتفادي الكارثة، اي الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وما يترافق معه. اذا نحن على شفير الهاوية، وهذا لم يحدث بين ليلة وضحاها او على غفلة، بل هي عملية تراكمية على مدى سنين، وترافقت مع تحذيرات مستمرة ايضا على مدى سنين مبنية على معرفة تامة بان الطريق الذي نسير عليه هو خاطئ وخطر ولكن لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بتصحيح المسار بالرغم من الكلام الكثير بضرورتها.

فهل من سبيل الان لتغيير هذا المسار ام اننا امام قدر محتم؟

ثلاثة احداث محورية يمكن ان تكون منطلقاً لهذا التغيير: الحراك المدني الذي يستمر منذ ثلاث سنوات، وانتخاب رئيس الجمهورية الجديد، والانتخابات النيابية القادمة.

لقد انطلق الحراك المدني في بداياته بزخم غير مسبوق على خلفية قضية النفايات وتجاوب الناس مع الدعوات الى التظاهر التي اطلقتها الجمعيات المختلفة، وعلقوا آملاً كبيراً على هذه العناصر الشبابية التي قررت الخروج عن الصمت والتعاس والنزول الى الشارع للمطالبة بتصحيح الامور. انما سرعان ما واجه هذا التحرك مشكلتين سلبتاه بريقه وساهمتا في ابطال مفاعيله.

اولاً، التشرذم في صفوف هذه الجمعيات وتعدد الشعارات التي تطلقها وعدم التنسيق بينها مما ادى الى حالة من الفوضى داخلها جعل الناس تبتعد عنها وتفقد الامل في فعاليتها، كما ان حب الظهور والتسابق الى الاضواء والزعامات زرع الخلافات بين قادتها وبعثر صفوفهم.

وثانياً، لقد جمع السياسيون التقليديون لاستيعاب هذه التحركات حيث وجدوا ان شعبياتهم اصبحت مهددة واستعملوا كافة الوسائل المتاحة لهم، القانونية احياناً والترهيبية احياناً اخرى.

وتمكنوا من افراغ الشارع من المعترضين عليهم واطلاق مظاهرات مؤيدة لهم بديلاً عن المظاهرات الاحتجاجية.

اما الانتخابات الرئاسية، فقد اوصلت رجلاً لظالم جعل من التغيير شعاراً لرؤيته السياسية وعلق الشعب آملاً كثيرة على طروحاته، لقد استلم الحكم منذ سنة ونصف تقريباً ولكنه قال ان عهده يبدأ بعد الانتخابات النيابية.

الواضح من كلام السياسيين وزراءً ونواباً وزعماء موالين ومعارضين، ان الخطوات الاولى للعهد بدت متعثرة، وان الكثير من الامور التي كانت تبدو بديهية ويسهل التفاهم عليها لم تجد حلولاً لها مثل الكهرباء والنفايات والتوظيفات كما ان الذي اجزم مثل الموازنة والتعيينات الادارية واقرار قانون الانتخاب، لم يقتنع الناس انها جاءت في سياق مختلف عن الماضي، او انها احدثت خرقاً في جدار الممارسات المشكو منها سابقاً. والاهم فإن العهد يواجه صعوبات كبيرة في جمع السياسيين حول رؤية موحدة لبناء دولة عصرية مختلفة عما هي عليه الان.

وبالنسبة للانتخابات النيابية القادمة فيبدو جلياً انها لن تغير كثيراً في المشهد السياسي لجملة اسباب اهمها:

1. ان القانون الجديد فصل على قياس الاحزاب والزعامات الموجودة حالياً وسيبقى القديم على قدمه مع بعض التغييرات الشكلية.
2. ان التوريث السياسي وفق ما نسمع ونشاهد، سوف يجدد لفكر وممارسات الحقبة الماضية والتي كانت نتيجتها ما وصلنا اليه.
3. ان وصول ممثلين جدد تحت راية المجتمع المدني يبدو متعثراً واقصى ما يمكن الامل به هو خرق عدد لا يتعدى اصابع اليد الواحدة للوائح التقليدية، وهم لن يكون لهم الاثر الكبير في ادارة امور الدولة سواء في مجلس النواب او في مجلس الوزراء.
4. ان التحالفات الانتخابية اجزت بطريقة مكيافيلية صرف، حيث ان غاية الوصول الى الندوة البرلمانية بررت جميع الوسائل الاخلاقية وغير الاخلاقية، وسمحت بالمقفر فوق كل الاعتبارات المبدئية، فتعاونت الاضداد مع بعضها بشكل سافر. فعلى اي شيء سوف يتفقون عندما يصبحون نواباً؟ وعلى اي نهج سوف يسيرون؟

ازاء كل هذا، هل ما زال التغيير ممكناً؟

1. هل من الممكن ايجاد توازن ومن ثم تلاقي بين القوى السياسية التقليدية وبين الطاقات الشبابية وافكارها التقدمية؟
2. هل من الممكن السيطرة على "أكلة الجبنة" الذين يعيثون في الادارات فساداً؟
3. هل من الممكن وضع رؤية وطنية تجمع عليها القيادات الاساسية وينتج عنها خطط استراتيجية تنقل البلاد من العالم الثالث الى مرتبة الدول المتحضرة؟

الجواب والقدرة هما عند رئيس الجمهورية وحده، لأن له حيثية لم تتوفر لأي رئيس آخر منذ اللواء فؤاد شهاب.